ملخص البحث

أمر الدين أحيا,٠٩٢٢٠٠٦٦. **التنفيذ بشأن تطبيق المضاربة المطلقة الإيداع المنتجات في PT. مصرف الادخار الدولة الشرعية مالانج على نظر ديوان الشريعة الدولية مجلس الفتوى رقم٠٣\dsn-mui\٤\٢٠٠٠ عن الودائع. بحث جامعي بقسم قانون التجارة الشريعة** في كلية الشرعية بجامعة مولان مالك إبرهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

المشرف : أحمد عز الدين، الماجستير

كلمات البحث: التنفيذ، ,المضاربة المطلقة, الودائع الإسلامية

إصدار قانون ١٠ لعام ١٩٩٨ بشأن التعديلات التي أدخلت على القانون رقم .٧ لسنة ١٩٩٢ بشأن البنوك أعطت نفسا من الهواء النقي للمصارف التقليدية الذين يرغبون في فتح فرع مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ومن بين هذه البنوك هي PT. مصرف الإدخر الدولة الشرعية مكتب فرع البنك في مالانغ. وقد تلقت مصرف الادخار الدولة افتتاح مالانغ مكتب فرع حتى الآن ردا إيجابيا من المجتمع، فإنها تختار البنك مع مبادئ الشريعة الإسلامية لأسباب مختلفة من بينها هي المنتجات التي تصدرها البنوك الإسلامية قد كفله الوطني الهيئة الشرعية في المجلس من العلماء اندونيسيا خالية من عنصر الربا مع الفتاوى، بين المنتجات التي هي ودائع الشريعة باستخدام مضاربة المطلاقة العقد. فتوى لهذا المنتج هو رقم ٠٣\dsn-mui\٤\٢٠٠٠ على الودائع. ومع ذلك، لتطبيقها في مجال البنوك لديها بالطبع تعديلات خاصة لجذب الزبائن المحتملين من الودائع الإسلامية .والغرض من هذه الدراسة هو فحص تنفيذ فتوى من ودائع جنبا إلى جنب مع بعض التعديلات التي توجد على منتجات الودائع الاسلامية في PT. مصرف الادخار الدولة الشرعية فرع مالانج.

و كان في هذه الدراسة هي نوع من البحوث التي تستخدم الدراسة التجريبية هو نهج نوعي وصفي . سبب استعمال طريقة البحث أعلاه للحصول على البيانات المطلوبة من خلال المقابلات والملاحظة المباشرة للمرور من العقد التي عقدها البنك للعملاء من مستخدمي المنتج الودائع الإسلامية تليها تحليل متعمق للحصول على النتيجة. هذا البحث قد خلصت إلى أن هناك عديدة من النقاط في فتوى الودائع التي لا يمكن تنفيذها على النحو الأمثل على منتجات الودائع الاسلامية في PT. مصرف الادخار الدولة الشرعية مكتب فرع مالانج . النقاط هي الأموال المودعة من قبل العميل، الذي هو مذكور في الفتوى يجب أن يكون النقد ولكن بناء على طلب من العائدات ويتم تضمين القبض على منتجات الودائع الإسلامية .وبالإضافة إلى ذلك فإنه يشير كذلك

إلى أن المخاوف تقاسم العائدات يجب أن تبقى، في الممارسة نسبة تقاسم الأرباح المتفق عليها يـــتغير دائمـــا والتغيير هو البنك الذي يحدد، في حين أن العملاء توافق فقط على التغيير.